نظريّة الأصل والفرع وتطبيقاتها في النّصوص النّحوية
كتاب الأمالي النّحوية لابن الحاجب (ت646 هـ) أنموذجا

د. الزايدي بودرامة
جامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2

الملخّص:

تعدّ فكرة الأصل والفرع إحدى الدعائم التي أقيم عليها الدرس اللغوي العربي في جميع المستويات التي عالجها (الصوتية, والصرفية, والتركيبية، والدلالية، والبلاغية), ويجد المطّلع على مضامينها أنّ لها دورًا تنظيميًّا – بل تتجاوزه إلى أغراض أخرى– وقد تمكّن الدّارسون, بفضل اعتمادها، من تقديم قضايا في المعالجة والنّظر والتّحليل على أساس أنّها الأصل, وتأخير أخرى وإلحاقها بالأولى لأنّها فرع.

وسيحاول المقال تتبّع هذه الفكرة (الأصل والفرع) في المدوّنة النّحويّة العربيّة، مختارا كتاب الأمالي لابن الحاجب عيّنة للدّراسة, من أجل التّدليل أكثر على قيمتها ودورها في النّظريّة النّحويّة العربيّة.

Abstract:

The idea of the root and the branch is one of the fundamental pillars of the Arab language lesson, in all levels that has already treated: phonetic, morphological, syntactic, semantic and rhetorical level.

Who will review its concepts can be found that it has an organizing role among other roles .After the Arab researchers adopted it, they advanced some theses concerning the processing and the analysis, because they belong to the root, and roll back other theses and annexed to the first because they belong to the branch.

This article will try to pursue this idea of "the root and the branch" in the Arabic grammatical corpus by taking as a study sample the book of Ibn El Hadjeb entitle[Al Amali] (that means hopes) to demonstrate the importance and the role of this idea in the Arabic grammatical theory.

تمهيد:

الأصل لغة: أسفل كلّ شيء, قال ابن منظور: "الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسّر على غير ذلك ... واستأصل القوم: قطع أصلهم ... وأَصَل الشَّيْءَ: قتله علما فعرف أصله"[1] وقال ابن فارس (ت 395هـ) في المقاييس: "الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض؛ أحدها: أساس الشيء... فالأصل أصل الشيء"[2], فالأصل هو مرجع الشّيء, وأساسه الذي يعود إليه, وعرّفه الشّريف الجرجاني (ت 816هـ) بأنّه: "ما يبتني عليه غيره"[3] وبالمقابل عَرّف الفرع بأنّه: "خلاف **الأصل**, وهو اسم لشيء يبنى على غيره"[4].

غير أنّ هناك من العلماء من لا يرتضي هذا التّعريف لأنّه لا ينطبق على كلّ أصل, قال السّبكي: "و**الأصل** ما يتفرّع عنه غيره, وهذه العبارة أحسن من قول أبي الحسين: ما يبنى عليه غيره, لأنّه لا يقال: إنّ الولد يبنى على الوالد, ويقال: إنّه فرعه"[5], وقد تعدّدت دلالتهما عند النّحاة بحسب تعدّد السّياق العلمي الذي يردان فيه, وبحسب تعدّد وجهة النّظر المنطلق منها؛ فقد "يطلق الأصل في النّحو ويراد به ما يستحقّه الشّيء بذاته تارة, والقاعدة أخرى, والمجرّد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة, والأقدم تاريخيا خامسة، وغيرها من المعاني. والفرع بخلافه"[6].

---

[1]- جمال الدين محمد ابن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، ومجدي فتحي السيد، ج1، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر، ص183- 184.

[2]- أحمد بن فارس (ت 395هـ)، مقاييس اللغة، مراجعة: أنس محمد شامي، ط1، 2008، دار الحديث، مصر، ص44.

[3]- علي بن محمد الشريف، الجرجاني (ت 816 هـ)، التّعريفات، تحقيق وزيادة: محمد عبد الرحمان المرعشلي، ط1, 2003، دار النفائس، لبنان، ص85.

[4]- المرجع نفسه، ص 244

[5]- علي بن عبد الكافي السّبكي (ت 756), وولده تاج الدّين السّبكي (ت 771 هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دط،دت, دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص 20

[6]- حسن خميس الملخ, نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ط 1, 2001، دار الشروق, لبنان، ص 75

وقد حاول الباحث أشرف ماهر النواجي تتبّع دلالات هذين المصطلحين مراعيا أقدم الكتب التّراثيّة، فوجد أنّ مصطلح الأصل: "من المصطلحات التي عرفها الخليل ابن أحمد (ت 170هـ)، فقد استخدمها في كتاب العين، حيث قال: ليس للعرب بناء في الأسماء، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنّها زائدة على البناء، وليس من أصل الكلمة"[7], فالأصل هاهنا يقابل ما كان زائدا، فالحروف الثّوابت المكوّنة للكلمة تعدّ أصولا, أمّا المتغيّرات غير الثّابتة فهي زوائد أو فروع، كما ذكر أنّ سيبويه (ت 175هـ) عرفه واستعمله، ولكن بمصطلح آخر هو مصطلح (الأوّلية)، والمطّلع على الكتاب يجد أمثلة كثيرة لهذه الأوّلية، منها قوله: "الأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكّنا"[8]، وقوله: "اعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أَشَدُّ تمكّنًا؛ لأنّ النّكرة أوّل، ثمّ يدخل عليها ما تعرَّف به"[9], وقوله: "واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث، لأنّ المذكّر أوّل وهو أشدّ تمكنا"[10], فالأوّلية عند سيبويه تعني الأصالة، كما يعدّ الرّمّاني من أقدم من عرّف مصطلح الأصل بقوله: "الأصل أوّل يبنى عليه ثان ... والفرع ثان يبنى عليه أول"[11] غير أنّ ماهر النواجي يرى أنّ كلاّ من ابن السّراج (ت 316هـ) والسّيرافي (ت368هـ) قد عرّفا مصطلح (الأصل) قبل الرمّاني قال: "إنّ فكرة الأصل أوّل, والفرع ثان، قد أخذها الرمّاني ومن قبله السّيرافي وابن السّراج عن سيبويه, حيث إنّهما من شرّاح كتاب سيبويه"[12], ويرى أنّه عندما وصل إلى ابن جني (ت392هـ) ضيّق من نظرته إلى الأصل, حيث حصرها في سياق واحد, وهو سياق

---

[7]- أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، ط 1, 2001، دار غريب، مصر، ص 13

[8]- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، 1991، دار الجيل، لبنان، ج1, ص 20

[9] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 22

[10]- المصدر نفسه, ج1، ص 22

[11]- أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، ص 13

[12]- المرجع نفسه، ص 14

زيادة الحروف وعدم زيادتها؛ قال ابن جني: "الأصل عبارة عند أهل الصّناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها، إلّا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا"[13], وهو تعريف يلتقي مع نظرة الخليل السّابقة.

لكن، أيحقّ القول: إنّ هذه هي حدود إطلاق مفهوم الأصل عند الإمام ابن جنّي؟ إنّ المطلع على كتاب الخصائص يجده يتجاوز حدود هذا السّياق إلى سياقات أخرى أوسع دائرة, من ذلك قوله: "حملوا الأصل على الفرع, ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله, ويصحّحونه لصحّته"[14], وقوله: "فهذا من حملهم الأصل على الفرع، فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللّغة كثيرة، وهذا المعنى عينه قد استعمله النّحويّون في صناعتهم فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل"[15]، وبناء عليه فذلك المفهوم الذي أورده صاحب كتاب (مصطلحات علم أصول النّحو) منسوبا لابن جنّي يمثّل أحد الإطلاقات التي استعمل فيها هذا المصطلح عنده وليس كلها.

ونظرا لتشعّب إطلاقاتهما وتعدّد استعمالاتهما ودلالاتهما، فإنّه يصعب إيجاد تأصيل واضح لهما، وخصوصا إذا علمنا أنّ دائرة استعمالهما تتوسّع لتشمل الفقهاء، والبلاغيّين، والأصوليّين, والمتكلّمين، وقد عبّر عن هذه الفكرة محمد عابد الجابري أبلغ تعبير فقال: "إنّ المصطلح الذي من هذا النّوع لا يستقرّ ولا يكتسب هويّته الخاصّة به بوصفه كائنا معرفيّا إلّا بعد فترة من التّداول والاستعمال يكون فيها ملتبسا بمعناه الأصليّ، في ذات الوقت يحمل معاني جديدة تكون هي الأخرى في مرحلة الضّبط والتّدقيق, وإذن فسيكون من قبيل التّكهّن والتّخمين, لا غير, القول بأنّ هذا المصطلح أو ذاك قد ولد يوم كذا, أو بمناسبة كذا, أو أنّ فلانا بعينه دون غيره هو أوّل من قال به, ومع ذلك فإنّه يمكن – وكثيرا ما يكون هذا مفيدا بل ضروريّا – تحديد الإطار المعرفيّ, أو السّياق الفكريّ الذي ظهر فيه

---

[13]– المرجع نفسه، ص 15

[14]– أبو الفتح ابن جني (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر، ج1، ص 117

[15]– المصدر نفسه ،ج1، ص 261

المصطلح ... وفيما يتعلق بموضوعنا يمكن الاطمئنان إلى أنّ الزّوج (الأصل/ الفرع) إنّما ظهر في عصر التّدوين كأداة نظريّة لابدّ منها في عمليّة التّدوين ذاتها، ولذلك نجد هذا الزّوج حاضرا بصورة صريحة أو ضمنيّة في الأعمال الأولى التي عرفها عصر التّدوين, وبصورة خاصّة في النّحو والفقه والكلام"[16].

ونظرا لأهميّة هذه الثّنائيّة يجد القارئ أنّها مبثوثة في كلّ قضيّة من قضايا الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، وتتبدّى أهميّتها في إعطاء الدّرس بعدا تجانسيّا تميّز من خلاله المنطلقات من الملحقات, مما يجعل الحركة التّنظيريّة تصطبغ بصبغة التّنظيم والإحكام، خصوصا إذا علمنا أنّ النّحاة قد صدروا "في أخذ أنفسهم بفكرة الأصل عن وعي تامّ بما يقولون, فاختيار فكرة الأصل في النّحو اختيار قصديّ لا عفويّ, بدلالة إجماع النّحاة على الأخذ بها"[17], ونظرا لأهميّتها فقد جعلوها من الأصول الكبرى إلى جانب القياس والسّماع والإجماع, متّخذين مصطلح استصحاب الحال دالاّ عليها, والاستصحاب معناه تلقّي الحكم دون تعليل أو تفتيش, ولذلك تجد النّحاة يقولون: "من تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل"[18]؛ قال ابن الأنباري (ت577ه) : "الاستصحاب إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل ... وهو من الأدلة المعتبرة, كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتّى يوجد دليل البناء, وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتّى يوجد دليل الإعراب"[19], وقد وسّع الإمام السّيوطي (ت 911ه) من دائرة تداول هذين المصطلحين عند نحاة العربيّة فقال: "والمسائل التي استدلّ فيها النّحاة بالأصل كثيرة جدّا لا تحصى, كقولهم: الأصل في البناء السّكون إلّا لموجب تحريك,

---

[16]- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (2)، ط6، 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 109

[17]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 131

[18]- محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمود يوسف فجال، ط2، 2002، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، ج2، ص1058

[19]- المرجع نفسه, ج2، ص1057

والأصل في الحروف عدم الزّيادة حتى يقوم الدّليل عليها من الاشتقاق ونحوه, والأصل في الأسماء الصّرف والتّنكير والتّذكير وقبول الإضافة والإسناد"[20].

ويعدّ كتاب الأصول لتمام حسّان من أوفى المؤلّفات التي عرضت لهذا الدّليل بالمناقشة والتّحليل, حيث بيّن فيه المبهم والغامض, وشرح تصوّر النّحاة له, ومكانته بين الأصول الأخرى, قال: "وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف على تفاصيل النّظر في هذا الدّليل، وأن أضعه موضعه الصّحيح في ترتيب الخطّة النّحويّة, متوسّطا بين السّماع والقياس؛ لأنّ القياس لا يكون إلا بعد أن يتّضح الأصل والفرع ويعرف المطّرد من الشّاذّ, فالنّحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها (المسموع) ويُجري عليها الاستقراء والملاحظة, ثمّ يخضعها للتّصنيف حتّى إذا استقامت له الأصناف (الأبواب), واتّضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيويّ مجرّد يمثّل تصوّرا ما للتّفاعل بين الصّور المختلفة لمباني اللّغة"[21], وقد انتهت به هذه المناقشة إلى جمع مختلف الأطر التي تتعلّق بالأصل والفرع في أصلين كبيرين هما: أصل الوضع, وأصل القاعدة؛ وأصل الوضع ينسحب على (أصل الحرف, أصل الكلمة, أصل الجملة), أمّا أصل القاعدة فيقصد به القواعد المطّردة المتعارف والمجمع عليها. ويمكن إضافة أصول أخرى تتماشى مع هذين الأصلين وتدور في فلكهما للتّوضيح والتّبيين منها: أصل التّقدير, العدول عن الأصل، الرّد إلى الأصل، أصل الكثرة، أصل الاستحقاق، الأصل التّاريخي ...

وسيحاول هذا المقال بيان فكرة الأصل والفرع في الأمالي التّنظيريّة[22] عند ابن الحاجب, ولكن قبل هذا يجدر بنا عرض إملاء قدّمه ابن الحاجب موضّحا فيه أهمية هذه الثّنائيّة في فهم الأبواب النّحويّة؛ قال: "إنّما كان العدل فرعا لأنّه لابدّ من أصل هو معدول

---

[20]- المرجع نفسه، ج2، ص ص 1060-1061

[21]- تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دط, 1982، الهيئة المصرية للكتاب, مصر، ص 114

[22]- يقصد بالأمالي التنظيرية الأمالي التي تعالج بالشرح قضية نظرية (مناقشة تعريف أو الاعتراض على مصطلح ...)، ويقابلها الأمالي التطبيقية، وهي أمال تتعلق بتحليل نص أو جملة.

عنه، فالمعدول عنه هو الأصل تحقيقا أو تقديرا على ما ذكروا، فإذا كان ذلك هو الأصل فالمعدول فرع. وإنّما كان الوصف فرعا، لأنّه لا يعقل وصف إلا بتقدّم موصوف، فوجود الوصفيّة مرتّبة عليه، فهو فرع لذلك. والتّأنيث فرع التّذكير؛ لأنّ الذّكوريّة هي الأصل من حيث كانت الألفاظ القياسيّة تجري على المذكّر بنفسها كأسماء الفاعلين، والمفعولين، والصّفات المشبّهة، فإذا قصد إلى التّأنيث زيدت العلامة لذلك، فـ (قائم) في قولك (قائمة)، يدلّ على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك: (قائم) مجردا، وزيادة التاء تدلّ على الذّات مؤنّثة، فكان فرعا لذلك. وإنّما كانت المعرفة فرعا على النّكرة من حيث إنّ وضع الألفاظ القابلة للتّعريف للنّكرة، فإذا قصد إلى التّعريف زيدت عليها ما يجعلها معرفة، كقولك: رجل والرّجُل، أو وضعت وضعاً ثانياً للمعرفة كقولك: جعفرٌ للنّهر, ثمّ تجعله علماً، فكان فرعاً لذلك. وإنما كانت العجمة فرعا؛ لأنّ كلام العرب في أصله موضوعهم دون إدخال غيره فيه، فإذا أدخلوا شيئا من غير كلامهم فهو فرع على كلامهم في التّحقيق، فهو أظهر الفروع. وإنّما كانت الألف والنّون فرعا على المزيد عليه، إذ لا تعقل زيادة إلا بمزيد عليه، فكان فرعا لذلك. ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لأنّه إذا تحقّق أنّ الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال, فوزن الفرع فرع على وزن الأصل، لأنّ الأصل إذا تقدّم فقد تقدّم وزنه لأنّه صفته، والفرع إذا تأخّر وزنه فكان فرعا لذلك"[23].

هذه إحدى الصّور التّنظيريّة لباب من الأبواب النّحويّة، وهو باب ما لا ينصرف، حيث نجد أنّ الأصل يساير المطّرد، والفرع يساير غير المطّرد (الاسم غير المنصرف)، كما نجد أن الأصل هو ما خلا من العلل التي تقرّبه من الفعل والعكس مع الفرع، فيمنع الاسم من الصّرف إذا وجدت فيه علّتان فرعيّتان من علل تسع. وقد تتبّعت في هذا المقال مختلف الأصول التي اعتمدها ابن الحاجب في أماليه التّنظيريّة، فوجدت أنّ هذه الثّنائية استعملها ابن الحاجب، بدرجة أولى، وسيلة من وسائل التّعليل، ومن هذه الأصول:

---

[23]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، تحقيق: صالح سليمان قدارة, ط1، 1989، دار عمار، الأردن، ج2، ص ص 851- 852- 853

1- أصل الوضع: الوضع هو جعل دلالةٍ ما تستحضر وتظهر باستعمال وسيلة ظاهرة تدركها الحواسّ (الأصوات، الألوان،...)، وقضيّة بدايات المواضعة للّغة قضيّة بعيدة الغور لا يكاد يخرج منها بقول فصل؛ فمن قائل إنّ اللّغة توقيف من عند الله، فالله هو الواضع، ومن قائل إنّ اللّغة تواضع واصطلاح بشريّ. ويعدّ ابن جني من أبرز علماء العربيّة الذين خاضوا عباب هذه القضيّة، وقد انتهى به مطاف البحث والتّفتيش إلى تجويز كلّ رأي لضعف الدّليل المعارض في كلٍّ قال: "هذا موضع محوج إلى فضل تأمّل، غير أنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع، واصطلاح لا وحي، وتوقيف"[24]. وحقيقة المواضعة، وكيفيّتها هي "كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكلّ واحد منها سمة ولفظا، إذا ذكر عرف به مسمّاه، ليمتاز عن غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلّف إحضاره"[25], والنّتيجة: "اعلم فيما بعد أنّني على تقادم الوقت دائم التّنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدّواعي، والخوالج قويّة التّجاذب لي، مختلفة جهات التّغوّل على فكري ... بأنّها من عند الله تعالى، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه، وأنّها وحي، ثمّ أقول في ضدّ هذا ... وإن خطر خاطر فيما بعد يعلّق الكفّ بإحدى الجهتين، ويكفّها عن صاحبتها قلنا به"[26].

والمواضعة إطار يحفظ حدود تداول الملفوظ، وحدود قصديّته، قال الرّضيّ (ت 686هـ): "المقصود من قولهم: (وضع اللفظ) جعله أوّلا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال، إذا استعملت اللّفظ بعد وضعه في المعنى الأوّل: إنّك واضعه، إذ ليس جعلا أوّلا، ولا يقال لكلّ لفظة بدرت من شخص لمعنى، إنّها موضوعة له،

---

[24]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 51

[25]- المصدر نفسه، ج1، ص 54

[26]- جلال الدين السّيوطي (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور, ط1, 1998، دار الكتب العلمية، لبنان، م1, ص ص 17- 18

من دون اقتران قصدٍ"[27], و"الوضع لا يكون إلا لمعنى"[28], فالمواضعة للفظٍ ما تستوجب توفّر معنى محمول، وجِهَة متواضِعَة, فإذا رَفَضت قبول ذلك المعنى لذلك اللّفظ انتفت المواضعة.

ونظرا لأهميّتها فقد اشترط النّحاة في كلّ لفظ عربيّ أن يكون مما تووضع عليه، أي أن يكون بلفظ ومدلول عربيّين؛ قال الرّضي: "واحترز بقوله: (وضع) عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كـ: (أح) الدّال على السّعال ونحو ذلك، وعن المهمل، لأنّه دالّ أيضا على معنى كحياة المتكلّم به ولكن عقلا لا وضعا"[29].

ويعرض ابن الحاجب في إملاء من أماليه فلسفته ونظرته إلى قضية المواضعة فيقول: "الألفاظ إنّما وضعت دالّة على غيرها لزوما في الموضع الذي يكون مدلولها غير لفظ، لاحتياج إبلاغ المعاني عن ما ليس بلفظ، كقولك: الحصير حسنة، والثّوب نافع، وأمّا إذا كانت مدلولاتها لفظا فقياسها ألّا تحتاج إلى دليل عليها، بل ينطق باللّفظ، ويقصد به نفسه ويستغنى عن الدّلالة عليه بغيره، فلا يكون ثمّ دليل بل نفس المقصود هو الملفوظ به، مع ذلك فإنّهم قد وضعوا لفظا دليلا على لفظ آخر وإن كانوا في غنية عنه تارة لاختصارهم، وتارة لتصرّفهم، فمثال ما وضعوه لاختصارهم قولك في قصيدة: هذه القصيدة حسنة، فقولك: القصيدة، لفظ دلّ على لفظ للاختصار، لأنّه أخصر من أن تذكر القصيدة، وتخبر عنها بقولك: حسنة، وإن كان ذلك ممكنا، وكذلك قولنا: سورة البقرة والفاتحة، وما أشبه ذلك، ومثال ما وضعوه لتصرّفهم في الكلام كقولك لمن قال: خرجت من البصرة, هذا الحرف الذي قبل البصرة يجرّ ما بعده، فلم يكن هذا لاختصار، لأنّ قولك: (من) أخصر منه، وإنّما هو من تصرّفاتهم لاتّساعهم في الكلام، وقد يكون لرفع لبس كقولك لمن قال: (زيد كريم)، لفظ المبتدإ حسن، لأنّك لو قلت: زيد حسن، لتوهّم

---

[27]- رضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط1، 1998، دار الكتب العلمية، لبنان، م1، ص 22

[28]- المرجع نفسه، م1، ص 22

[29]- المرجع نفسه، م1، ص 23

أنك تعني نفس المدلول، فإذا ذكرته بهذه الصّيغة ارتفع هذا الوهم، وإنما سوّغه في الموضعين كونه على قياس أوضاعهم، فأجروا ما لم يضطرّوا إلى الوضع له مجرى ما اضطرّوا فيه إلى الوضع"[30].

ناقش ابن الحاجب في هذا الإملاء طرق إحالة اللّفظ على المدلولات، فرأى أنّ:

1- اللّفظ يحيل على شيء خارجيّ، طلبا لتسهيل الإخبار عنه (الحصير حسنة، والثّوب نافع).

2- أو يحيل على لفظٍ ما، والقياس في هذه الإحالة - عنده- ألّا تحتاج إلى دليل يدلّ عليها، لأنّ اللفّظ حامل لمدلوله بنفسه ضمناً، إلّا أنّه قد يوضع اللّفظ المنطوق لمعنى آخر، باعتبارٍ ثانٍ، ولنسمّه تواضعًا ثانياً، هذا التّواضع الثاني له أهدافه، وأغراضه.

هذه الإحالات الثّانية تحتاج إلى تواضعات ثانية، كما هو الحال في مختلف التّخصّصات العلميّة، فلكلّ تخصّص تواضعاته، لكنّها تواضعات لا تنزل إلى بيئة مستعملي اللّغة، بل تظلّ مخصوصة بتلك البيئة التي أوجدته مثل (مصطلحات الفقه وأصوله، مصطلحات النّحو، مصطلحات الحديث ...).

أمّا قضايا أصل الوضع التي ذكرها ابن الحاجب في أماليه فمن أبرزها:

- أورد "أنّ اللّفظ إمّا أن يوضع لشيء بعينه أو لا، فإن وضع لشيء لا بعينه فهو اسم الجنس، ويسمّى نكرة، إذ رَجُل موضوع لزيد وعمرو لا على جهة التّعيين، وإنّما على البدل، وكذلك ما أشبهه، وإن كان لشيء بعينه فلا يخلو إمّا أن يصحّ إطلاقه على غيره أو لا، فإن لم يصحّ إطلاقه على غيره فهو العلم، وإن صحّ فهو المعرفة"[31]، ولا شكّ أنّ الوضع هاهنا وضعان، وضع لغوي ووضع نحوي، ومن ثمّة يجب التّفريق بين أصل وضع لغوي هو الأوّل، وبين أصل وضع نحوي هو الثّاني.

---

[30]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج2، ص 735- 736

[31]- المصدر نفسه، ج1, ص 325

– "الجمل إذا سمّي بها تحكى على ما هي عليه في أصل وضعها"[32], هذا الحكم يترتّب عليه مثل (اضرب) "فلا يخلو إمّا أن يقصد إلى الضّمير أو لا، فإن قصدت إلى الضّمير قلت: جاءني اضربْ، ورأيت اضربْ، ومررت باضربْ لا خلاف في ذلك، وإن لم تقصد إلى الضّمير البتّة بل سمّيت بهذا اللّفظ مجرّدا عنه، قلت: جاءني اضربُ، ورأيت اضربَ، ومررت باضربَ"[33].

– "حقّ ما يضاف إليه (كلا) أن يكون معرفة ومثنى أو ما هو في معنى المثنى، أمّا كونه مثنى فلأنّ وضعه لتأكيد المثنّى، وهو لفظ مبهم يضاف لتبيين ما هو له، فلو أضيف إلى غير المثنّى لفسد المعنى"[34]، فاللّفظ يتضامّ مع الألفاظ التي لا تتعارض وأصل وضعه.

– من حقّ الحال أن تكون نكرة "والذي يدلّ على كونها نكرة أمران أحدهما: الفرق بينها وبين الصّفة في كثير من المواضع. الثّاني: أنّ المقصود الهيئة، والهيئة تحصل بالنّكرة كما تحصل بالمعرفة، إلا أنّ النّكرة أولى لخفّتها لفظا وتقديرا؛ أمّا اللّفظ فلأنّ قولك: قائم، أخفّ من قولك: القائم، وأمّا التّقدير فلأنّ أصل الأسماء التّنكير، وما كان أصلا كان أخفّ"[35]، فالأصل في الأسماء المقدّرة أن يكون تقديرها بنكرة لا بمعرفة، لأنّه أصل الوضع.

– كما أورد هذا الأصل معلّلا به لسبب كون اسم لا النّافية للجنس نكرة قال: "لأنّ وضعها لنفي المتعدّدات وهذا يقتضي التّنكير، ولذلك إذا وقعت المعرفة وجب التّكرير ليوفّر ما يقتضيه من التّعداد"[36] فأصل وضع (لا) النّافية للجنس أنّها تأتي لنفي المتعدّدات، ولذلك فهي تتضامّ مع الأسماء النّكرة لتتحقّق وظيفة (لا).

– وقد يذكر أصل الوضع لا لغرض تعليلي، بل لغرض توضيحي مثال تحليله كلمة (هنيئا)، قال: "إنّها صفات في الأصل موضوعة للذّات التي قام بها المعنى، إلّا أنّها في هذا

---

[32]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1, ص 340

[33]– المصدر نفسه، ج1, ص 340

[34]– المصدر نفسه، ج1, ص 393

[35]– المصدر نفسه، ، ج1، ص 400

[36]– المصدر نفسه، ج1، ص 431

الحال استعملت للمعاني أنفسها، فهي هاهنا مصادر لأنّها أسماء لمعان فعلها فاعل الفعل المذكور، وهي غير مصادر باعتبار أنّها في الأصل اسم للذّات التي قام بها المعنى، فـ(هنيء، ومرئ) اسم فاعل من قولهم: هنأ، ومرأ ... إلا أنّك إذا قلت: هنيئا لك الظّفر, لم تعن إلا ليهنك الظّفر، وقد وقع (هنيئا) موقع الفعل وهو الذي يعني به المصدر"[37] فأصل وضع (هنيئا) هو أنّها اسم فاعل لا مصدر، إلّا أنّها لما نابت عن الفعل حلّت محلّ المصدر.

– قد يتجاوز أصل الوضع اللّغوي إلى أصل الوضع النّحوي؛ من ذلك قوله: "(فاعلة) وضعه النّحويّون في أصل وضعه علما أنّ كلّ موزون على هذه البنية المخصوصة"[38].

– وقد يذكر الأصل، وهو ينبّه على الفرع فقال: "أصل الأسماء التّصحيح والصّرف"[39]؛ أي إنّ الفرع هو عدم التّصحيح وعدم الصّرف.

– وقد يقارب بين الأصل والفرع من جهة، إلّا أنّه يجعل لكلّ واحد أصلا باعتبار الدّلالة من جهة أخرى، من ذلك كلمة (مثنى) التي يقرّر أنّها معدولة عن (اثنين) باعتبار لفظه ومعناه، فأمّا اللّفظ فواضح، وأمّا المعنى فإفادته منفردا لما أفاده اسم العدد مكرّرا, "وهذه الأسماء المعدولة، وإن كانت معدولة عن أسماء العدد فإنما عدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار كونه عددا، ألا ترى أنّه لا يستعمل موضع العدد البتّة، وهو موضوع صفة في الأصل، فكما أنّ اثنين اثنين لا يكون إلّا صفة فكذلك (مثنى) وشبهه، وهو الوضع الأصليُّ له"[40].

– وقد ينطلق من أصل الوضع باعتبار الدّلالة ليقيس عليه، أو يلحق به ما شاركه في هذا الأصل من ذلك قوله: "علة بناء (كيت, وذيت) أنّها شاركت (كم) و(كذا) في

---

[37]– المصدر نفسه، ج1، ص 436

[38]– المصدر نفسه، ج2، ص 591

[39]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج2, ص 597

[40]– المصدر نفسه، ج2, ص 725

أصل وضعها؛ وهو كونها موضوعة للكناية عن متعدّد، وهذه كذلك، ولا يقوى أن يقال إنّها مثلها في الكناية لئلا يرد علينا: فلان وفلانة، فإنّها كنايتان، ومع ذلك هما معربان"[41]

– أورد ابن الحاجب "أنّ الفعل في أصل وضعه لا يدلّ على الاستقبال خصوصا"[42]، ويقصد بالفعل هاهنا الفعل المضارع، فهو يكتسب دلالته الزّمنيّة من السّياق اللّغوي الذي يرد فيه، أما إن أخذت الصّيغة معزولة فدلالتها الزمنية تكون غير محددة.

من هذا العرض يصل البحث إلى أن أصل الوضع عند ابن الحاجب وسيلة من وسائل المحاججة التّعليليّة, كما أنّه سبيل لفهم الأحكام وتثبيتها، وقد مثّلنا لكلّ واحدة منها بما يوضّحها ويبيّنها.

2– أصل القاعدة: يطلق أصل القاعدة ويراد به "تلك القاعدة السّابقة على القيود، والتّعريفات, كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدإ, وتقدّم الفعل على الفاعل، وتقديم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله، وهلّم جرًّا، وأكبر القواعد على الإطلاق قاعدة الإفادة؛ أي: قاعدة أمن اللّبس، وهي التي تقول: الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة، ثمّ يليها في الأهميّة تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقّق به الإفادة من القرائن"[43], فأصل القاعدة بهذا هو الكيان المنظّم للنّظريّة النّحويّة العربيّة، ذلك أنّها تشمل كلّ الأطر التّقعيديّة التي تعكس الاستعمال العربي الصّحيح، وأبرزها التّعريفات لأنّها الموصلة إلى فهم هذه القواعد, وأصل القاعدة "أصل معياري عامّ يتّخذه النّحاة مقياسا للصّواب النّحوي إلا أنّه أصل مرن يتلاءم مع الظّاهرة النّحويّة، إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصّة ترد حال الخروج عليه، كجواز تقدّم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللّبس، أمّا إن خيف على أصل القاعدة من اللّبس أو النّقض، أو التّعارض مع أصل آخر التزم، كعدم جواز تقدّم الفاعل على فعله لالتباسه بالمبتدإ وتعارضه معه"[44]. وقد ميّز

---

[41]– المصدر نفسه، ج2، ص 730

[42]– المصدر نفسه، ج2، ص 732

[43]– تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي العربي, ص 131

[44]– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي, ص 92

البحث في كتاب الأمالي بين نوعين من الأصول القواعديّة هي: الأصول القواعديّة العامّة، والأصول القواعديّة الخاصّة، فالعامّة مجالها موسّع، إذ تنسحب على كثير من الأبواب النّحويّة، أمّا الخاصّة فتختصّ بباب نحوي واحد فقط.

2-1: الأصول القواعديّة العامّة:

- "لا يستقرّ أصل مع الاحتمال"[45] ذكر هذه القاعدة ليعلّل أنّ (فَعْلاً) لم يثبت كونه من أبنية الجموع بثبت واضح.

- "الملابسة بين الشّيئين تقتضي تغايرهما، ثم تعلّق أحدهما بالآخر"[46]، أورد هذا الأصل ليميّز بين بدل الاشتمال، وبدل البعض من كلّ، والملابسة المقصودة هاهنا تعني التعلّق, لكنه تعلّق مخصوص بالباب النّحوي الذي يطلق فيه لفظ الملابسة، كالعطف مثلا، فالمعطوف والمعطوف عليه بينهما ملابسة وبينهما تعلّق مخصوص.

- "الحروف الزوائد جيء بها كلّها لمعنى، فلا ينافي كونها زائدة"[47]، فالحرف الزّائد في الدّرس النّحوي زائد من حيث البنية التّركيبيّة, أمّا من النّاحية الدّلالية فله مكانته، وإلّا كان ذكره لغوا وزيادة لا طائل منها، خصوصا إذا تعلّق الأمر بنصّ معجز مقدس مثل القرآن الكريم، فزيادة الحروف إجراء نحويّ تركيبيّ ليس إلاّ .

- "المحكوم عليه لا يكون إلا مفردا"[48], علّل بهذا الأصل لباب المبتدإ والفاعل، فلا يقبل في قواعد أكثر النحاة، وتبعهم في هذا ابن الحاجب، أن يردا جملة، وذلك لأنّ المطلوب فيهما أن يكونا معرفتين، فإذا جوّز ورودهما جملة، جوّز ورودهما نكرة، وهذا مردود، لأنّ شرط المحكوم عليه أن يكون معرفة لا نكرة، أمّا من لا يعتدّ بهذا الشرط فقد

---

[45]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج2، ص 526

[46]- المصدر نفسه، ج2، ص 541

[47]- المصدر نفسه، ج2، ص 549

[48]- المصدر نفسه، ج2، ص 882

ذهب إلى أن جملة (ليسجنّنه) من قوله تعالى: ﴿ثمَّ بدَا لهم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوا الآياتِ ليسجننّه حتى حِينٍ﴾ (يوسف/ 35). فاعل لـ(بدا)[49].

2-2: الأصول القواعديّة الخاصّة:

- (إذا) الظّرفيّة الشّرطيّة على المذهب البصريّ "لا يقع بعدها إلا الفعل"[50], فإذا وقع بعدها اسم، فهو معمول لفعل محذوف.

- "الضمائر لا توصف"[51].

- "تثنية المضاف، وجمعه في باب أفعل التّفضيل جائز بالاتّفاق كقوله تعالى: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، (الأنعام/ 123)[52].

- "الفاعل في باب نعم وبئس لا يكون علما"[53], وعلّة هذا أنّ المدح يستلزم احتواء جهة معيّنة تكون هي مدار المدح، وإذا كان علما غابت هذه الجهة، فلا يتعيّن أيّ شيء هو الممدوح، لذلك ذهب النّحاة إلى أنّه مخصوص بالمدح فقط؛ ذكر ابن الحاجب هذه القاعدة حتى يدلّل على أنّ حذف التّمييز يؤدّي إلى إيقاع اللّبس بين فاعل، ومخصوص نعم.

---

[49]- وفي هذا يقول ابن هشام (ت 761هـ): "واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقا، وأجازه هشام وثعلب مطلقا؛ نحو: (يعجبني قام زيد)، وفصّل الفراء وجماعة، ونسبوه إلى سيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبيا، ووجد معلّق عن العمل نحو: (ظهر لي أقام زيد) صح، وإلا فلا، وحملوا عليه (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) (يوسف/ 35)، ومنعوا: (يعجبني يقوم زيد) وأجازهما هشام وثعلب" جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، ج2، دط، 2009، دار الطلائع، مصر، ص89.

[50]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1, ص 293

[51]- المصدر نفسه، ج1, ص 302

[52]- المصدر نفسه، ج1, ص 315

[53]- المصدر نفسه، ج1, ص 316

– "شرط المفعول معه التّشريك مع المرفوع في نسبة الفعل مثل قولك: جاء زيد وعمرا، فعمرو جاء أيضا، وكذلك جاء البرد والطيالسةَ، وما زلت أسير والنيلَ"[54], ذكر هذه القاعدة ردّا على من جوّز: سرت والجبلَ, قال: "وهو غير جائز لما ذكرناه، إذ الجبل لا يسير، بخلاف ما تقدّم في صحّة نسبة الفعل إليها على سبيل المعيّة، ثمّ لو سلّم جوازه فلابدّ من تأويل، وهو أنّه يجعل كأنّ كلّ جزءٍ من الجبل سائر، لأنّه إذا سار من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارق له فيسمّى سائراً"[55].

– "صيغة الأمر لا تكون في الغالب إلا للمخاطب"[56].

– "الأصل لا يجوز أن يرتفع به ظاهر"[57], أراد بالأصل هاهنا المصدر، لأنّه أصل الاشتقاق عند البصريّين، ذكر هذه القاعدة ليبين أنّ أسماء الأفعال، والأصوات لا تكون في موضع نصب على المصدر، والدّليل جواز قولنا: شتان زيد وعمرو، وعدم جواز: سقيا زيدٌ عمروا، فأسماء الأفعال ترفع ظاهرا، أمّا المصادر فلا، ولذلك لا يجوز حمل أحدهما على الآخر.

– "الحال المؤكّدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها"[58], ذكر هذا ليضعف أن يكون قول: (فارسا) من (لله دره فارسا) حالا.

– "كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فإنّ مفعوله واسم الزّمان والمكان والمصدر تكون على لفظ واحد كقولك: أخرجته فهو مخرَجٌ، وأخرجته في يوم كذا، واليوم مخرَج حسن، وهذا المكان حسن، وأخرجته مخرَجا بمعنى إخراجا"[59].

– "كل استثناءٍ ثانٍ فما بعده يجب فيه النّصب ... وإن كان مع استثناء يجب به الرّفع أو الجرّ أو يختار، ووجب فيما عداه النصب"[60].

---

[54]– المصدر نفسه، ج1, ص 332

[55]– المصدر نفسه، ج1، ص 333

[56]– المصدر نفسه، ج1, ص 342

[57]– المصدر نفسه، ج1, ص 362

[58]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1, ص 367

[59]– المصدر نفسه، ج1, ص 375

– "الحال إنما هو رفع الإبهام عن هيئات"[61], ذكر هذه القاعدة، ليبيّن الفرق بين الحال والصّفة، فإذا كانت هذه هي وظيفة الحال، فإنّ وظيفة الصّفة التّخصيص للموصوف أو توضيحه، وليس رفع الإبهام عنه.

– "كلّ مستثنى تكرّر بعد نفي، أو ما في حكمه لم يكن للتّفريغي ولا للبدلي إلا واحد، وما زاد فهو منصوب على أصل الاستثناء"[62].

– "كلّ موضع لم يفد فيه الشّرط استقبالا وجب دخول الفاء فيه، وكلّ موضع يفيد فيه استقبالا لم يجز دخولها فيه، وكلّ موضع يحتمل الأمرين جاز الوجهان"[63].

– "لا ألف أصليّة إلا وهي منقلبة عن ياء أو واو"[64], ذكر هذه القاعدة ليدلّل على أن (آنك) ليس بعربي؛ إذ لو كانت عربيّة لكانت على وزن (أفعل) ولو كانت على هذا الوزن لكانت ألفا منقلبة عن ياء أو واو، وإذا كانت عن ياء أو واو وجب أن تصحّ.

– "الصّفة في المعارف إنّما هي للتّوضيح، ألا ترى أنّه إذا قال: زيد، احتمل الخيّاط، وزيد النّجار، فإذا جاءت الصّفة وضح أمره عن غيره"[65].

– "إذا للمفاجأة لا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية"[66], ذكر هذه القاعدة تعليلا لمن قدّم رأي سيبويه في المسألة الزّنبوريّة الشّهيرة؛ حيث ذهب سيبويه إلى أنّ صواب القول هو: فإذا هو هي، وليس فإذا هو إيّاها.

ولعلّ هذه هي أهمّ القواعد الأصول التي تناولها ابن الحاجب في أماليه التنظيرية، بعض منها ذكر تعليلا، وبعض منها تنظيرا وتنبيها لمتلقي هذا العلم من الطلبة، والملاحظ فيها كثرة متابعته المذهب البصريّ وتقعيداته، بل ذهب إلى وسمه بأنّه المذهب المعمول به.

---

[60]– المصدر نفسه، ج1, ص 378

[61]– المصدر نفسه، ج1, ص 404

[62]– المصدر نفسه ج2, ص 714

[63]– المصدر نفسه، ج2, ص 731

[64]– المصدر نفسه، ج2، ص 804

[65]– المصدر نفسه، ج2، ص 827

[66]– المصدر نفسه، ج2، ص 874

3- **أصل الكثرة:** لا يقصد بالكثرة هاهنا الكثرة المطلقة، التي لا يعارضها شاذّ مطلقا، بل المقصود بها الكثرة النّسبيّة, وحقيقتها "أن يدلّ الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطّردة، ولكنّها الأكثر موازنة بالاستعمالات الأخرى للأصل نفسه، فهي ليست كالكثرة المطلقة التي لا يكاد الاعتراض عليها يطالها إلا بحرف أو حرفين ولهذا فهي كثرة نسبيّة "[67], واستعمال هذا الأصل في كتاب الأمالي قليل، إذ لم يورد ابن الحاجب إلا إملاء واحدا فرق فيه بين (أن) المخفّفة من الثّقيلة, و(أن) المصدرية النّاصبة، وعدم احتياج النّاصبة إلى القرينة، واحتياج المخفّفة إلى قرينة، على الرغم من أنّها تسبق بما يدلّ على العلم عادة. فهذا القيد يمكن أن يعدّ قرينة مساعدة على التّمييز بينهما، فلماذا اللّجوء إلى قرائن أخرى؟, مثل: دخول السين، وسوف، وحروف النفي على الجملة التي هي خبر لـ(أن) المخفّفة، يجيبنا ابن الحاجب قائلا: "الجواب من وجهين أحدهما: أنّه لما كانت النّاصبة هي الكثيرة، وهذه قليلة قصد إلى دفع ذلك التّوهم بأن جعل معها ما يدلّ على أنّها ليست النّاصبة، والآخر: هو أنّ دلالة (علمت) على أنّها ليست الناصبة إنّما هو من حيث الاستحسان، ووقوع هذه الحروف تدلّ دلالة قاطعة على أنّها ليست النّاصبة"[68]، وقد يؤدي أصل الكثرة إلى حذف عناصر استغناء بعلم السامع[69].

4- أصل تاريخي: لم يقم الدّرس النّحوي العربي على مراعاة المنظور الزمني التطوّري، بل أقيم على مراعاة رؤية تزامنيّة ثابتة، لذلك يجد المطّلع عليه أنّه لا يُنبّه إلى مراحل تطوريّة تاريخيّة إلا لماما، وإذا ما ذكر منها شيء فلا يقصد به أنّها استعملت في زمن ما بصورة لفظيّة معيّنة ثمّ صارت إلى ما هي عليه، أي تطوّرت وتغيّرت عبر تعاقب الأزمان؛ يدلّ على هذا الفرض ما ذهب إليه ابن جنّي في باب من أبواب الخصائص هو باب

---

[67]- حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي ، ص 77

[68]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج2، ص 728

[69]- يقول سيبويه: "وإنما أضمروا ما كان يقع استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: (لا عليك)، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأسس عليك، ولا ضرّ عليك، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم" سيبويه، الكتاب، ج1، ص283.

(مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا)، حيث قال: "هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته, وذلك كقولنا: الأصل في قام قَوَمَ، وفي باع بَيَعَ، وفي طال طَوُلَ ... فهذا يوهم أنّ هذه الألفاظ، وما كان نحوها، ممّا يدّعى أنّ له أصلا يخالف ظاهر لفظه، قد كان مرّة يقال، حتّى إنّهم كانوا يقولون في موضع قام زيد، قَوَمَ زيد ... وليس الأمر كذلك بل بضدّه، وذلك أنّه لم يكن قطّ مع اللّفظ به إلّا على ما تراه وتسمعه"[70], أمّا الباحثون العرب المحدثون فيثبتون هذا الأصل وهذا التّطوّر، قال رمضان عبد التواب مؤكّدا هذه الحقيقة: "لكنّ معرفتنا بالحبشيّة من بين اللّغات السّامية تقودنا إل الإيمان بأنّ هذا الأصل مرحلة أقدم ممّا وصل إلينا في العربيّة، ففي الحبشة يقولون: (بَيَنَ) بمعنى تحقّق، و(دَيَنَ) بمعنى(دان)، و(رَمَيَ) بمعنى(رمى)، و(تَلَوَ) بمعنى (تلا)، وهكذا"[71], إلا أنّ هذا الأصل على الرّغم ممّا قيل فيه يظلّ أصلا افتراضيّا، لا أصلا حقيقيّا إلّا إذا أثبت أنّه كان متداولا في عصور العربيّة الغابرة، وبما أنّ نحاة العربيّة – رحمهم الله– كان لهم هدف واضح وكيان محدّد تجدهم لا يعوّلون كثيرا على الأصل التّاريخي في الدّرس النّحوي لأنّهم أرادوا تقعيد اللّغة بوصفها وصفا ثابتا واحدا يجب أن يكون معيارا للصّواب النّحوي، ومن هنا ضيّقوا على أنفسهم مجال البحث التّاريخي، لاسيّما أنّ دائرة التّحرك في الدّرس النّحوي محصورة بعصر الاحتجاج، فمنه المنطلق وإليه الانتهاء، لأنّه المعيار الذي انعقد عليه اتفاق علماء النّحو والصّرف واللّغة، ومن النّاحية المعياريّة يعدّ المنهج التّاريخي محدود الفائدة[72].

ويرفض ابن الحاجب في إملاءاته قبول هذا الأصل من أساسه لأنه لا يركن إلى أدلة علميّة واضحة، خصوصا وأنّ المفارقة الدّلالية جليّة بين الوضع الأوّل وما آل إليه؛ قال: "ذهب بعض الناس إلى أنّ (لولا) أصلها (لو) زيدت عليها (لا) وهذا ليس بمستقيم لأنّ (لو) معناها عندنا على ما دلّ عليه الدّليل: امتناع الثّاني, كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء/ 22), فالتّعدّد منتف لأجل امتناع الفساد، وهذا القائل إنّما

---

[70]– ابن جني، الخصائص ،ج1، ص 225

[71]– رمضان عبد التوّاب، فصول في فقه العربية، دط, دت, مكتبة الخانجي، مصر، ص 48

[72]– ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي, ص 108

بنى هذا المذهب على توهّمه أنّ الثّاني امتنع لأجل امتناع الأوّل، فإذا تحقّق هذا لم يستقم هذا المذهب"[73]، كما ضعّف قول الخليل في مسألة أنّ (لن) أصلها (لا أن) قائلا: "لو كانت كما ذكر، وقد جاء: زيد لن أضرب، لأدّى إلى تقديم معمول ما بعد (أن) عليه وهو ممتنع باتّفاق"[74]، الملاحظ هنا أنّ ابن الحاجب يعتمد نظرة تركيبيّة دلاليّة، فتركيب شيء مع شيء يستلزم عنده بقاء ما يدلّ عليه أحدهما.

5- أصل الاستحقاق: هذا الأصل من أبرز الأصول التي تبيّن لنا كيف يخرج الأصل من حيث إنّه أصل إلى أن يصير فرعا تابعا لهذا الأصل، فهو أصل لولا وجود شيء ما يخرجه عن هذه الأصليّة، وأصل الاستحقاق له تشعّبات في ثلاثة مجالات كبرى من مجالات النّظريّة النّحويّة العربيّة، فنجده يظهر مع العامل، ومع المعرب، ومع المبني، فأصل استحقاقيّة العمل للفعل، وأصل استحقاقيّة الإعراب للأسماء، وأصل استحقاقيّة البناء للأفعال والحروف، قال الزّجاجي: "ألا ترى أنّ إجماع النّحويّين كلّهم على أنّ أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال، غير طائفة زعموا أنّ الأفعال أيضا مستحقّة في الأصل للإعراب، إلا أنّهم مجمعون على أنّ الأسماء كلّها مستحقّة في الأصل للإعراب، ثمّ نرى كثيرا منها غير معرب لعلل فيها، ولا يكون ذلك مخرجا لها عن الاسمية "[75], وفي أمالي ابن الحاجب نجد هذا الأصل معتمَدا في التّحليلات التّنظيرية منظورا إليه على أنّه صورة من صور التّعليل، من ذلك ترجيحه أن يكون متعلّق شبه الجملة فعلا؛ "لأنّ المتعلّق أصله أن يكون فعلا، لأنّ ما يقدّر متعلّقا لابدّ فيه من معنى الفعل، وإنّما كان كذلك لأنّه في المعنى ظرف له، والظّروف إنّما تكون محلا للأفعال، وإذا كان محتاجا إلى

---

[73]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1، ص 309

[74]- المصدر نفسه، ج2، ص 711

[75]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط5، 1986، دار النفائس، لبنان، ص 52

متعلّق فتقدير الأصل أولى"[76]، والمقصود بالأصل الأصل في العمل، فالأصل في العمل للفعل لا للاسم المفرد.

– وقد يصير الفرع أصلا لفرع آخر، فالأصل في العمل للأفعال، وحملت أسماء الفاعلين عليها، ثمّ حملت على هذه الأخيرة الصّفة المشبّهة، فصار لاسم الفاعل أصل استحقاقيّة العمل بالنّظر إليها, قال ابن الحاجب: "والأصل في الأعمال لاسم الفاعل، وحملت الصّفة المشبهة به عليه"[77].

– كما علّل بأصل الاستحقاق لتأكيد أنّ عوامل الجزم لا أصل لها في العمل, قال: "إنّ الفعل في الإعراب غير أصل، فعوامله غير أصليّة في العمل، ولا خصوصيّة حينئذ لعوامل الجزم, الثّاني: هو أنّ إعراب الفعل لما كان محمولا على إعراب الاسم, والاسم لا جزم فيه، كان الجزم فرعا في إعراب الفعل، فوجب أن يكون عامله أيضا فرعا، بخلاف عوامل النّصب والرّفع، فإنّ الفعل أعرب في الرّفع بعامل يشبه عامل الرّفع في الاسم، وفي النّصب بعامل يشبه عامل النّصب في الاسم وهو (أنّ), وليس في الأسماء جزم، فلم يكن عامله أصلا في العوامل"[78].

– علّل اختصاص نون التّوكيد بدخولها على الفعل المضارع "لأنّها مشبّهة بالتّنوين فخصّوها به لكونه الأصل في الإعراب وليس للماضي أصل فيه فلم يناسب دخولها فيه، ودخلت في الأمر إجراء له مجراه قبل حذف حرف المضارع فأجري على أصله وإن خرج عن الإعراب على المذهب الصّحيح"[79], فلمّا كان المضارع مستحقّا للإعراب فإنّه تدخل عليه نون التّوكيد دون غيره من الأفعال الأخرى، هذه الاستحقاقيّة أتته من مشابهته للأسماء, والأسماء حقّها التنوين، فأتي بنون التّوكيد مقابلا للتّنوين في الاسم حتى يبقى التّقارب بين الطّرفين، ذلك أنّ التّنوين من أبرز قرائن أحقيّة الإعراب ولذلك لم تنوّن الأسماء

---

[76]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج2، ص 578

[77]– المصدر نفسه، ج2، ص 742

[78]– المصدر نفسه، ج2، ص 799

[79]– المصدر نفسه، ج2، ص 558

المبنيّة "لأنّ التّنوين فرع الإعراب وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التّنوين ... لأنّ الإعراب من كمال الاسم، والتّنوين من أكمليّته"[80].

– أمّا أصل استحقاق البناء فلا نجد له ذكرا كبيرا وإن كنّا نجد تنبيها إلى المبنيّ بالأصالة الذي لا شبهة له بالمعرب، والمبنيّ الذي طرأ عليه البناء في محلّ مخصوص، يمثّل للأوّل بهؤلاء، وللثّاني بالمنادى المضموم، قال: "قسم مبني بالأصالة فهذا لا يجري عليه شيء إلا باعتبار موضعه، كقولك: جاءني هؤلاء العقلاء، وشبهه، لأنّ لفظه أصل في البناء ... إذ لا شبه له بالمعرب، وقسم طرأ فيه البناء في محلّ مخصوص كالمنادى المضموم"[81], وقد ينبّه إلى أنّ هذا المبني بالأصالة قد شابه مبني الأصل, ولذلك بني لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، قال في تعريفه للمعرب أنّه الذي (لم يشبه مبني الأصل) ثمّ بين هذه العبارة قائلا: "قولنا: لم يشبه مبني الأصل احتراز من قولك: جاءني هؤلاء، فإنّ التّركيب موجود، إلّا أنّه مبنيّ لكونه أشبه مبنيّ الأصل"[82], ويقصد بمبني الأصل المستحقَّ للبناء بالأصالة، وهو الحروف في هذا الموضع.

6– أصل التّقدير/ البنية العميقة: يُلجأ إلى هذا الأصل عندما تكون البنية الظاهرة تخالف المعروف المشهور المطرد من الأبنية والتراكيب، واعتمادا على مجموعة من القرائن تحول تلك البنية المخالفة حتى توافق البنية المطردة المعروفة، ولعلّ سبب هذه التغيّرات مرجعه إلى أنّ اللّغة في مستواها التّداولي تخضع بنيتها لمجموعة من المؤثّرات تجعلها تتأثر بالفكرة التي يراد إيصالها والمقام الذي قيلت فيه، و"قد كان النحاة يلجؤون إليه عندما تستدعي الصّناعة النّحويّة ذلك، ذلك أنّ هناك بين أصول النّحاة المختلفة والاستعمالات اللّغوية شيئا من المباينة، يضطرّ النّحاة إلى التّقدير أوّلا، وتفسير دواعي التّقدير ثانيا لئلا تنخرم أصولهم"[83].

---

[80]– المصدر نفسه، ج2, ص 830

[81]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1, ص 427

[82]– المصدر نفسه، ج2, ص 519

[83]– حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي، ص 115.

وإذا كان نحاة العربيّة على وعي بالبنية التّقديريّة، والتّحويلات التي تتبادل بينها وبين البنية الظّاهرة، وكان منطلقهم هو البنية الظّاهرة لأنّها المتداولة، بينما التّقديرية يلجأ إليها عند غياب عنصر أو عند مخالفة ما كان يجب أن تكون عليه هذه البنية الظّاهرة, وهم في نظرتهم هاته يزاوجون بين المبنى والمعنى, فإنّنا نجد أحد الباحثين يحاول أن يجعل أساس بناء القواعد المعنى، متابعا في هذا المدرسة التّوليديّة التّحويليّة قال: "وما دمنا بصدد الحديث عن المسند إليه والمسند، ينبغي أن نشير إلى بعض الأمور التي تتّصل بتحديد المسند إليه والمسند في الجملة، ولعلّ أهمّ هذه الأمور هو أن يعتمد في تحديد أيّ عنصر في الجملة على المعنى بالدّرجة الأولى، لا على الشّكل، فالشّكل لا يسعفنا دائما في تحديد وظيفة الكلمة في الجملة، والمقصود بالشّكل الموقع والحركة الإعرابيّة، فليس كلّ اسم وقع في صدر الجملة وكان مرفوعا يمكن عدّه مسندا إليه أو مسندا، فقد يكون مفعولا به أو مضافا إليه، أو اسما مجرورا، كما لا يمكن أن يكون الفاعل دائما مرفوعا، فقد يتصدّر المفعول به الجملة ويأخذ علامة الرّفع، ويترك مكانه أثرا صوتيّا يتحمّل كل سماته التّركيبية، كالنّوع، والعدد، والرّتبة، والموقع، والحركة الإعرابيّة، ويظلّ ذلك الأثر الصّوتي مشيرا إلى الاسم المتقدّم محافظا على كلّ سماته، دالاّ على أنّ الاسم المتقدّم هو في الأصل مفعول به، أو مضاف إليه، أو اسم مجرور، وليس مسندا إليه في حقيقة الأمر"[84], وهو رأي وجيه ومغر، لكنّه يشكّل ملمحا تجريبيّا فقط، إذا ما قورن مع نظريّة متكاملة مثل النّظريّة النّحويّة العربيّة، الأمر الذي يدفع البحث إلى القول إنّ النّظرات التّجريبيّة (التّجزيئيّة) لا يمكن القبول بها بديلا لهذه النّظريّة، وخصوصا أنّ معظم تصوّراتها هو مسخ لمعطياتها، والسّؤال الذي يطرح هاهنا: إذا كانت النّظريّة النّحويّة العربيّة أقامت كيانها على إطار شكليّ بحت، فهل كان هذا سببا في إغفال المعنى وعدم الاهتمام به؟

يمكن التمييز، في كتاب الأمالي، بين نوعين أو أصلين من أصول التّقدير، أحدهما يتعلّق ببنية الجملة, حيث تكون فيها البنية الظاهرة محولة (بأحد طرق التحويل) من البنية

---

[84]- الشريف ميهوبي, بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس من الحمداني، دراسة توليدية تحويلية, رسالة ماجستير، مخطوط، جامعة عين الشمس، كلية الآداب، 1988، ص47

التّقديرية/ العميقة لغرض من الأغراض الإبلاغيّة التي لا يمكن للّفظ حملها إلا بمراعاة تلك التّحويلات, أمّا الأخر فيتعلق ببنية الكلمة حيث نجد العمق يتساير مع المطّرد, والظّاهر يراعي أمورا يفرضها الاستعمال, فالعمق هو الأصل والظّاهر فرع عليه، ومن أمثلة مراعاة ابن الحاجب لهذا الأصل ما يلي:

– تمييز الجملة (النسبة) منه ما هو محوّل، ومنه ما هو غير محوّل، والذي يهمّنا في هذا المقام هو المحوّل، انطلق ابن الحاجب في بيان هذا الأخير من قاعدة: "إنّ التّمييز في الجمل هو في الحقيقة واقع موقع المنسوب إليه"[85]؛ أي إنّ هذه الوظيفة التي قام بها ترجع، في الظّاهر، إلى وظيفة أخرى، ولكن غيّرت لغرض من الأغراض، قال محلّلا قول العرب (امتلأ الإناء ماء): "إذا قلت: طاب زيد أبا وما أشبهه, الطّيب منسوب إلى النّفس، فالمعنى طاب أبو زيد، فينبغي على هذا أن يكون التّقدير: امتلأ ماء الإناء، وهو غير معروف، فالجواب أنّ أصله أن يقال: ملأت الماء فامتلأ, ثمّ كثر استعمالهم نسبة الامتلاء إلى الإناء حتّى صار كأنّه من صفته، فصار ذكر الماء بعده مفارقا لـ(نفسا) في قولك: طاب زيد نفسا, وفي الحقيقة ما جاء إلّا على الأصل المذكور في أنّ أصله: امتلأ ماء الإناء، كما قيل: إنّ أصل (طاب زيد نفسا)، طابت نفس زيد, ثمّ قيل: امتلأ الإناء ماء، كما قيل: طاب زيد نفسا، و﴿وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونا﴾ (القمر/12) يتوهّم أنّ التّفجير من صفة الأرض، وليس هو إلّا للماء؛ يدلّ عليه قوله: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة/ 60) فالأصل: فجّرت عيون الأرض، وفجّرنا عيون الأرض، فهو مثل قولك: امتلأ الإناء ماء, إلّا أنّ هذا مفعول وذلك فاعل، و(فجّرنا الأرض عيونا) مثل قولك: ملأت الإناء ماء، وامتلأ الإناء ماء، مثل قولك: انفجرت الأرض عيونا"[86]، غير أنّ ابن الحاجب لم ينبّه إلى الوظيفة التي جاء من أجلها هذا التّحويل بل اكتفى ببيان الأصل المحوّل منه، وهو ما نبّه إليه إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني قائلا: "قوله عزّ وجلّ: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر/12) التّفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللّفظ ... وقد حصل بذلك من معنى

---

[85]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1، ص 405

[86]– المصدر نفسه، ج1، ص 405

الشّمول ... وذلك أنّه قد أفاد أنّ الأرض قد كانت صارت عيونا كلّها، وأنّ الماء قد كان يفور من كلّ مكان منها، ولو أجري اللّفظ على ظاهره فقيل: وفجّرنا عيونَ الأرض، أو العيون في الأرض، لم يفد ذلك ولم يدلّ عليه، ولكان المفهوم منه أنّ الماء قد كان فار من عيون متفرّقة في الأرض، وتبجّس من أماكن منها"[87].

– في المفعول المطلق قولهم: (أجدّك لا تفعل كذا) أصله (لا تفعل كذا جدّا)؛ "فالجملة بالنّسبة إلى جدّا تحتمل الغير، فصار توكيدا لغيره، ثمّ أضيف إلى فاعله كقوله: صنع الله، ثم دخلت الهمزة للإنكار، فالتزم تقديمه لأجل الهمزة، ثمّ كثر في ألسنتهم حتى استعمل استفتاحا"[88].

– وفي باب الحال يورد أنّ قولهم: (فاها لفيك) أصله أن يكون: (فوها لفيك)، "جملة من مبتدأ وخبر، فكان القياس أن تأتي على ما كانت عليه، إذ الجمل هذا سبيلها إذا كانت في الأصل لشيء ثمّ نقلت عن ذلك الأصل تنقل على ما كانت عليه، وكذلك قولهم: كلمته فاه إلى فيّ، أصله: فوه إلى فيّ، إلّا أنّهم لما كثر استعمالهم لها بمعنى: مشافها، وغلب ذلك فيه حتّى صار يفهم منه: مشافها، مع قطع النّظر عن مفردات الجملة باعتبار الإسناد أجروه مجرى المفرد في إعرابه بإعرابه لما قبل ذلك، وكذلك: فاها لفيه, لما علموا استعماله في معنى الخيبة والدّهي حتى يصير التّركيب فيه منسيّا أجروه مجرى المفرد الذي صار بالآخرة كمعناه في إعرابهم الاسم الأوّل بإعرابه، وصار الثّاني كأنّه جارّ ومجرور من تتمّته"[89].

– أورد أنّ المنادى النّكرة المقصودة معرفة، لأنّه محوّل عن أصل يكون فيه معرفة، هذا الأصل في مثل: رجل وامرأة هو: "يا أيّها الرّجل، ويا أيّها المرأة فاستغنوا بقولهم عن

---

[87]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز, شرحه وعلق عليه: محمد التنجي، ط3، 1993، دار الكتاب العربي، لبنان، ص 93

[88]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1، ص433

[89]– المصدر نفسه، ج1, ص 469

الألف واللّام لدلالتها على التّعريف المستفاد من الألف واللّام، ولما حذفت الألف واللام استغنى عن (أيّها) لأنّها إنّما وضعت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فبقي: يا رجل"[90].

– أمّا أمثلة أصل التّقدير المتعلّق ببنية الكلمة، فإنّه يلجأ إليه لمخالفته المطّرد كذلك, فالمطّرد في الأفعال أن تظهر الحركة في آخر الفعل، لكن قد يطرأ ما يجعلها تختفي ولا تظهر, من ذلك: سرى، ودعا، قال ابن الحاجب: "سرى، ودعا إنه مبني على الحركة المقدّرة، إذ أصله سَرَيَ ودَعَوَ، كذلك عصا وبابه"[91]. فالأصل التقديري لها هو أن تكون بحركة ظاهرة, فإذا أضمرت الحركة أو حذفت، فلابدّ أن ينبّه على أصلها، والأمر نفسه مع (أعلى، وأدنى) قال ابن الحاجب: "أصله أعليٌ وأدنيٌ"[92].

فأصل التقدير رؤية علمية استطاع النحاة بها أن يضعوا نظاما قواعديّا ثابتا يركن إلى الكثير المطرد، ويحاول أن يستقطب إلى دائرته الوحدات التي خرجت عنه، فإذا خرجت خروجا بينا ولم يمكن ردها عدّوها شاذة، ودعوا إلى حفظها وعدم القياس عليها.

7– العدول عن الأصل: قد يعدل عن أصل إل فرعه، وقد يعدل عنه إلى أصل آخر، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ لغة العرب أوسع من القواعد، وأنّ الأصل في هذا كلّه هو الاستعمال، فهو أساس الأخذ والردّ، وإنّما للنّحاة دور البحث عن المتشابهات والمتفرّقات، ولهم كذلك دور التّثبيت والتّرسيخ. وفكرة العدول في الأصل اعتمدها ابن الحاجب وسيلة توضيح وبيان، فلتوضيح معنى حمل الرّفع على الجرّ والنّصب على الجرّ وأشباهه يورد أنّ الحمل هو الإتيان "بلفظ لأصل آخر غير ما يقتضيه لفظ أصله، وجعله له, فالمحوّل هو الذي عدل عن لفظ أصله، وإن كان في الحقيقة من حيث المعنى موجودا، والمحمول عليه هو اللّفظ الذي وضع لغير أصله، وإن كان في المعنى غير موجود, مثاله: إذا قلت: مررت بأحمد، فإنّ الجرّ محمول على النّصب لأنّ الجرّ هاهنا ذكر فيه لفظ غير ما يقتضيه لفظ أصله، فهو المحمول، والمذكور لفظ غير ما يقتضيه لفظ أصله، فهو

---

[90]– المصدر نفسه، ج2، ص 848

[91]– المصدر نفسه، ج1, ص 301

[92]– المصدر نفسه، ج2, ص 598

محمول، والمذكور لفظ لأصل آخر غير ما ذكر وهو النّصب، لأنّ الفتح أصل في النّصب فالجرّ إذن محمول"[93].

– اشترط في (إلّا) لكي تستعمل صفة مثل (غير) "تعذر جريه على أصله"[94]، ولاشكّ أنّ المقصود من تعذّر جريه على أصله، العدول به عن أصله، أي أصل الوضع الذي هو الحرفيّة, قال: "بخلاف استعمال (إلا) صفة لأنّها حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس، لأنّ استعمال الحرف بمعنى الاسم، وإخراجه عن حيّز الحرفيّة إلى حيّز الاسميّة فاشترط فيه تعذّر جريه على أصله"[95].

– وقد يكون هذا العدول عن الأصل كسر لأفق التّوقّع المنطقيّ، ومثاله ما ذكره من أنّ (كِلَا) يشترط فيها أن تضاف إلى مثنى لأنّ وضعه لجزأين، فكان منطقيا أن تضاف (كلّ) إلى المتعدّد المعرفة، وهو الأصل، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل، وأضافوه إلى اسم الجنس المفرد، قال ابن الحاجب: "كان الأصل أن يضاف إلى المتعدد المعرفة كما في (كلا)، ولكنّهم قصدوا إلى إيقاع اسم الجنس موقعه فلما استغنوا عن لفظ المتعدد استغنوا عن تعريفه"[96].

لكن هذا العدول ما يلبث أن ينزاح تاركا المحلّ للأصل وهو ما ننقاشه في عنوان: الردّ إلى الأصل.

8– الرّدّ إلى الأصل: وذلك أن يخرج الشّيء عن أصله لسبب من الأسباب توجب خروجه، ثمّ لا يلبث أن تتوفّر قرينة أقوى من ذلك السّبب الذي أدّى إلى خروجه عن أصله فيردّ إلى ذلك الأصل الأوّل، ومن أمثلة ذلك في كتاب الأمالي أن (لا) النّافية للجنس إذا ذكر مع معمولها توابع له كالمعطوف فإنّه يعدل بالمعمول "إلى الأصل وهو الرّفع"[97] وقد

---

[93]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج1, ص 374

[94]– المصدر نفسه، ج2, ص 546

[95]– المصدر نفسه، ج2، ص 546

[96]– المصدر نفسه، ج2, ص 780

[97]– المصدر نفسه، ج1, ص 421

ذكر علّة هذا الرّدّ قائلا: "المعطوف والمعطوف عليه في الصّورة إذا بنيا جميعا كانا كالشّيء الواحد فكُرِه بناء أشياء متعدّدات, فعدل إلى الأصل وهو الرفع"[98], وهذا الأصل (الرّفع) قد كان حقّ الاسم قبل دخول لا النّافية للجنس، فلمّا ضعف بناء اسمها معها عاد إلى أصله أو ردّ إلى أصله.

– (سلاسلا وأغلالا) من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا للكَافرِينَ سَلَاسلًا وأَغْلَالًا﴾ (الإنسان/ 04) حقّها ألّا تصرف لأنّها على صيغة منتهى الجموع، ولكنّها هاهنا في هذا الموضع ردّت إلى أصلها الأوّل ولم تمنع من الصّرف، وقد علّل ابن الحاجب هذا الأمر بأنّه: "قد يكون لكونه رأس آية, وقد يكون لاجتماعه مع غيره من المنصوبات فيردّ إلى الأصل ليتناسب معها، كما ردّ إلى الأصل عند وقوعه رأس آية ليتناسب مع غيرها من رؤوس الآي"[99], وفي السّياق نفسه نذكر مع ابن الحاجب أنّ الأسماء تمنع من الصّرف إذا توفّر فيها علّتان فرعيّتان تخرجانه من أصالته الصّرفية إلى فرع يمنع فيه من الصّرف, وذلك إذا شابه الفعل، فيضعف من قوّة شبهه بالاسم، لكن إذا عضّد هذا الذي مُنع من الصّرف بقرينة أخرى تقرّبه من الأسماء فإنّها تردّه إلى أصله، هذه القرينة هي الإضافة أو (أل), قال ابن الحاجب: "كأنّهم فهموا أنّ اللام والإضافة مانعتان لثبوت خصوصيّتها بالأسماء لمعنى يختصّ بها فكأنّها قابلت السّببين أو أحدهما, فرجع الاسم إلى أصله في الصّرف"[100] بل نجد أنّه كلّما قويت القرائن، كلّما قويت تلك الأسماء في بابها, فمثلا: (أيّ) الغالب فيها أن تكون معربة, وذلك لأنّها ملازمة للإضافة, والإضافة من خواصّ الأسماء، فكانت معربة لذلك؛ قال ابن الحاجب: "(أيّ) ... أشبهت مبني الأصل وهي معربة ... أنّ (أيّا) لما كانت مضافة، والإضافة من خواصّ الأسماء قابلت ذلك الشّبه، فرجع الاسم إلى أصله في

---

[98]– المصدر نفسه، ج1, ص 421

[99]– أبو عمرو عثمان بن الحاجب، كتاب أمالي ابن الحاجب، ج2, ص 522

[100]– المصدر نفسه، ج2, ص 588

الإعراب، إذ أصله ذلك على ما تقرر"[101]، فـ(أيّ) شابهت المبني في أصل وضعها فكان حقّها أن تبنى، لكنّ الإضافة في الأسماء أقوى من شبه البناء، فأعربت لذلك ولم تبن.

خاتمة:

ما يمكن تسجيله في الأخير:

– أنّ هذه الرّؤية التّنظيريّة لثنائية الأصل والفرع قد استطاعت أن تكسب النّظرية النحوية العربيّة بعدا تنظيميّا عالي الدّقة، فلا تكاد تجد عنصرا من عناصرها مغفلا أو مسكوتا عنه، كما استطاعت أن تحتضن المتفرّقات رابطة أواصرها بالإطار العام الذي بني على الكثير المطّرد، وقد كان ابن الحاجب متمكّنا من مختلف الأصول التي بنيت على مراعاتها النّظريّة النّحويّة مما جعل أماليه تنضح بفهم عميق واستيعاب دقيق لمختلف القضايا.

– وبما أن هذه النظرية نظرية شاملة، فهي ليست محصورة في بعض الأبواب أو متعلقة ببعض الموضوعات، بل نجدها تستحضر في جميع المستويات التي تناولها علماء العربية بالتحليل والمناقشة (الصوت، والصرف، والمعجم، والتركيب، والبلاغة).

– وما عرضه ابن الحاجب في الأمالي يمثل أنموذجا مصغّرا لتفعيل هذه النظرية (الجوانب التركيبية وبعض الجوانب الصرفية)، وليس لابن الحاجب فضل السّبق فيها أو الابتكار، بل نجد أسسها واضحة عند علماء العربية المتقدمين (كالخليل وسيبويه).

[101]– المصدر نفسه، ج2, ص 607– 608